الى الجمع وحمل كلامهما على حالين وهو المعتمد قال في المهمات والراجح الدخول مطلقا وحكاه في التصحيح عن النص وهو متناول للغايب بدار الحرب قوله كوجوب اسير المعتمد وجوب الهرب على الاسير مطلقا اي سواء قدر على اظهار دينه ام لا بخلاف غير الاسير قوله ما قالوا امنك ولا امان لنا عليك ظاهره عدم مراد الا انه ينافي اثرها او لها والمراد ولا تطلب منك امانا لاستغنائنا عنه بخلافك فانت في امان منا لاحتياجك اليه قوله وهو الكافر العليظ سمي به لبعده عن نفسه بقوته ومنعته العلاج لدفعه الوافي قوله بدلا للنفي ولا بد في الدلالة من تعب كما هو مذكور في كتاب الجعالة وان اطلق الاصحاب المسئلة هنا فانما هنا محمول على ما في الجعالة من التقييد بالتعب قوله فيعطى قيمتها من حيث يخرج الوضيع اي من الاخماس الاربعة لان اصل الغنيمة كما زعمه الولي العراقي تبعا لابن الملقن قوله ويجوز ان يقال تسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل الموت هذا هو المعتمد كتابية الجزية وهي لغة اسم لخراج مجعول على اهل الذمة سميت بذلك لانها جزت اي كفت عن القتل وشرعا مال يلتزمه الكافر بعقد مخصوص وعقب المصنف الجزية بالجهاد وهو قتال المشركين لان الله تعالى عنا قتالهم باعطائها وليست في مقابلة ولا تقرير عليه جزما بل فيها نوع اذلال لهم واختلف الاصحاب فيما بقابلها فقيل هو سكنى الدار وقيل توكتهم في دارنا وقال الامام الوجه ان يجمع مقاصد الكافر من تقرير وحقن دم ومال وفساد ذرية وذب عنه وجعل في مقابلته وتقطع مشروعيتها بنزول عيسى صلى الله عليه وسلم لانه لا يبقى لهم حينئذ

شبهة بوجه

شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما به متلقيا له صلى الله عليه وسلم من القران والسنة والاجماع او عن اجتهاد مستمد من هذه الثلاثة والظاهر الذاهب في زمنه لا يعمل منها الا بما يوافق ما يراه لانه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص او اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر في محله انتهى ابن حجر قوله اي لا تقضي بقال جزيت ديني اي قضيته قوله ما لو قال اقررتكم ما شئتم بخلاف ما لو قال اقررتكم ما شئت او شاء الله فلا يصح جزما قوله او رسولا اي او دخلت رسولا سواء كان معه كتاب ام لا قوله او بامان مسلم اي يصح تامينه فلا عبرة بامان الصبي والمجنون قوله لم نعلمه نسخ به بعد نسخ قال الولي العراقي يرد على المنهاج والتنبيه والحاوي اذا تهود الاصل او تنصر قبل النسخ لكن انتقلت ذريته عن دين اهل الكتاب بعد نزول القران او قبله فلا تقر بالجزية كما نص عليه انتهى ويقبل قولهم انهم ممن يعتقد لهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا منهم قوله عملا بما نص الامر هذا امار محمد النووي في زوايد الروضة وجزم به في شرح المهذب في الاحداث قال في المهمات ينبغي تصحيح عكسه كما لو دخل حربي دارنا وبقي سنة ثم اطلعنا عليه ولعل صوره سيلتنا ان تعقد له الجزية حال خموله كما اشار اليه البلقيني في التصحيح وقد اشار اليه الشارح ايضا بقوله المعقود له وبهذا تندفع ما قاله الاسنوي قوله واليمامة وهي مدينة بقرب مكة اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطايف قوله اي الثلاثة اي الممتدة بين الثلاثة لاطلاقها وخيبر للمدينة وفدك وقريظة وبني النضير ولا يمنع

كصوح

الجزية صح